هذا كتاب ملا زاده
صاحب اسماعيل افندى
سنة ١٢٧٥

ومظاهر الجواهر المختلفة في اتق

بخطى الجديد احاطها نطاق التمديد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

يا اسمك اللهم يا اهل الحمد والثناء ويا اهل العظمة والكبرياء

يا منشئ الاجسام المختلفة الطباع ومظهر الجواهر

الابداع نحمدك بمحامدك التي لا تنقطع مراحلها

تمديدة ونستدرك على مواهبك التي يضيق عن

التمديد ونصلي على اكمل اشخاص نوع

سند فرادا هل الوبر والمدر واشرف ذوي

س القدسية الواصلين الى اقصى المراتب الانسية محمد

الانبياء وقدوة اهل الاصفياء وعلى عترته النجباء

الكرام وصحبه الائمة العظام ونسألكم توفقنا

لتحقيق الحق في المطالب وتهدينا محجة الوصول الى اعلى

مرتب انك على ما تشاء قدير وباجابة رجاء المؤملين جدير

لا يدركه الابصار وهو يدرك الابصار

وهو اللطيف الخبير

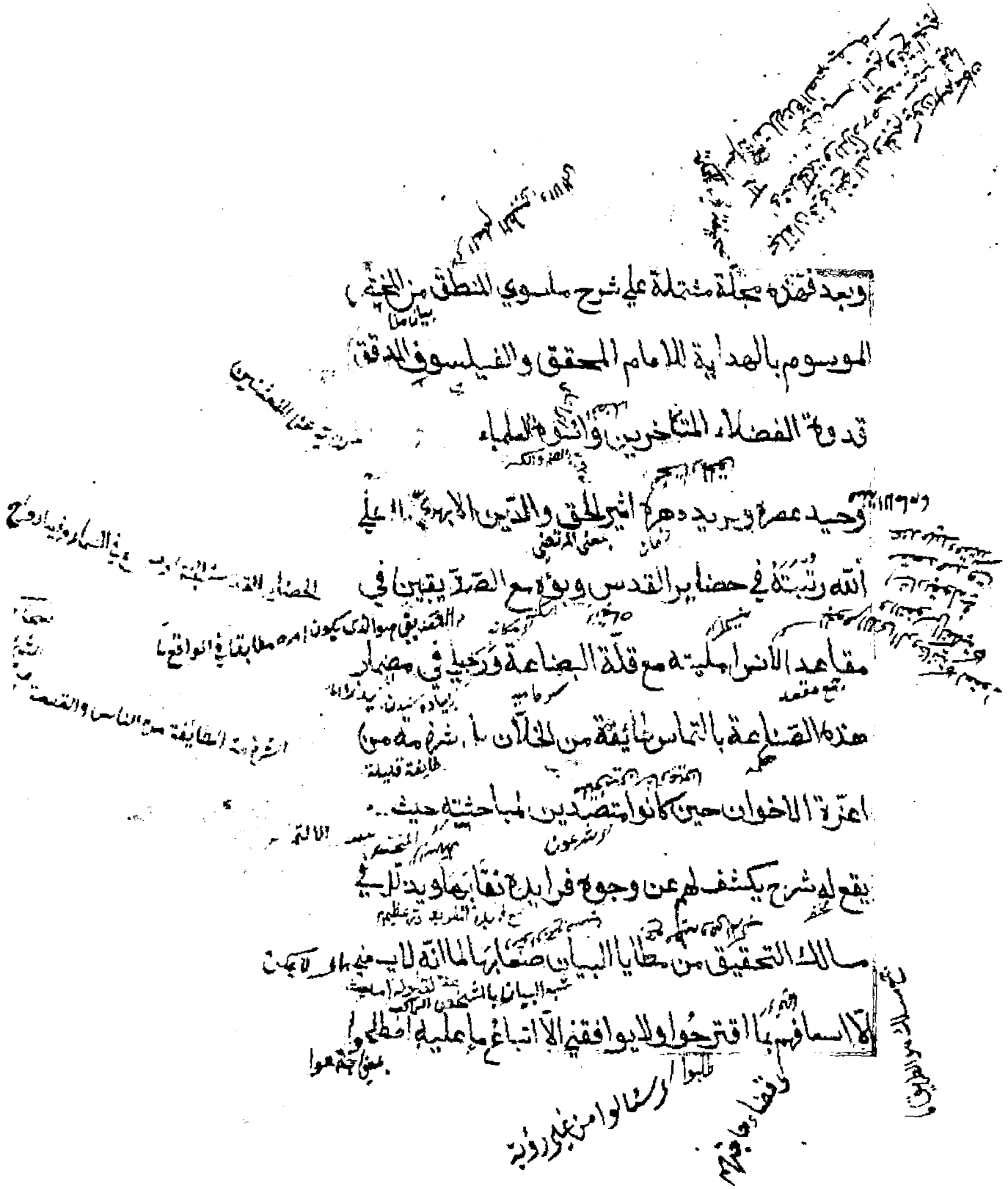

وبعد فقد رجعت مسئلة مشتملة على شرح ملسوي المنطق من التحفة
الموسوم بالهداية للامام المحقق والفيلسوف المدقق
قدوة الفضلاء المتأخرين واسوة العلماء
وحيد عصره وفريد دهره اثير الحق والدين الابهري
الله رتبته في حضاير القدس وبوأه مع الصديقين في
مقاعد الانس العلية مع قلة البضاعة وركيلي في مضمار
هذه الصناعة بالتماس طائفة من الخلان ما شرفه من
اعزة الاخوان حين كانوا متصدين لمباحثته حيث
يقع له شرح يكشف لهم عن وجوه فرايد نقابها ويدلهم
مسالك التحقيق من مطايا البيان صعابها المالة لا يمنعها
الا انسافهم بما اقترحوا ولا يوافقني الا اتباعهم بما عليه اصطلحوا

والله المستعان فيما قصدته من تحصيل سؤلهم وايصالهم

إلى غاية مأمولهم انه خير موفق ومعين المولى المصنف

روح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان فتوجه القسم

الثاني في المطبيعيات لما كانت الحكمة علما باحثا عن

احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر

بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم إلى ما هو موجود لا بقدرتنا

واختيارنا كالسماء والارض وإلى ما هو موجود بهما كالاعمال

الصادرة منا انقسم العلم لامحالة بانقسام متعلقه اعني الموجود

إلى قسمين قسم يبحث فيه عن احوال القسم الاول من الموجود

وسمي حكمة نظرية لتوقف حصوله على النظر وقسم يبحث فيه

عن احوال القسم الثاني وسمي حكمة عملية لتعلقه بالعمل والحكمة

النظرية

النظرية ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما يوجد في
الخارج بلا مادة وهو العلم الاعلى الموسوم بالالهي او عما لا
يوجد فيه الا مع مادة اما ان يمكن تجريده عن المادة في البحث
وهو العلم الاوسط الموسوم بالرياضي او لا وهو العلم الادنى
الموسوم بالطبيعي والحكمة العملية ايضا ثلثة اقسام لانها اما
ان يبحث فيها من الاعمال الصادرة عن الشخص لتحصيل الكمال
او الواقعة بين اهل المنزل دوام الايتلاف او المدينة
لبقاء الانصاف والانتصاف والاول علم الاخلاق والثاني
علم المنزل والثالث علم السياسة والمنطق خارج
اقسام عن الحكمة بل هو آلة لتحصيلها اللهم الا ان يعتبر الحكمة
بخروج النفس الانسانية من كمالها الممكن بحسب قوتها

النظرية والعملية فيدخل فيه المنطق بل العمل فيه ايضا اذا
تمهد هذا فقد رتب الفرض هذا المختصر على ثلثة اقسام
في علوم ثلثة الاول في المنطق والثاني في الطبيعي والثالث في
الالهي وانما اختار هذه العلوم الثلثة من بين سائر
[illegible] كمونه آلة لتحصيل العلوم
واما الباقيان فلان سعادة النفس الانسانية منوطة بمعرفة
الباري جل ذكره بصفات كماله ونعوت جلاله وبمعرفة احوال
النفس في الشقين والاولى مع الثانية باعتبار النشأة الاخرى
تحصل بالالهي والثانية باعتبار النشأة الاولى تحصل
بالطبيعي واعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر على
الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهيئة

وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية
قد قضت الوطر منها على اكمل وجه وأتم تفصيل وقدم المنطق
على الطبيعي والالهي لتقدمه الطبيعي بالآلية والطبيعي على الالهي
لتقدمه بالنسبة الينا ويؤخر التعليم مستدرجا من السهل
الى الاصعب على ما يقتضيه دأب الارشاد في التعليم
وهو مرتب على ثلثة فنون
هذا القسم منحصر في ثلثة فنون لان فيما يعم الاجسام
الطبيعية من الاحوال والثاني فيما يختص بالفلكيات
والثالث فيما يختص بالعنصريات ووجه الانحصار
ان العلم الطبيعي باحث عن احوال الجسم الطبيعي
من حيث انه واقع في التغير والجسم الطبيعي اما فلكي

والما قال بالنسبة الينا لان المادة عن الصورة في الاشياء العالية بالنسبة الى النفس الانسانية فانها ليست بالنسبة اليه امورا

القسم الطبيعي وعوارضه وذاتياته اما عوارضه كالاوضاع والحركات واما ذاتياته كالهيولى والصورة

والتعليم غالبا

واعلم ان كيون اجساما فلكية او عنصرية

القسم الطبيعي هو الذي يمكن ان نفرضه ابعاده ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة

الاحوال عن الزمان والمكان والحركة والسكون

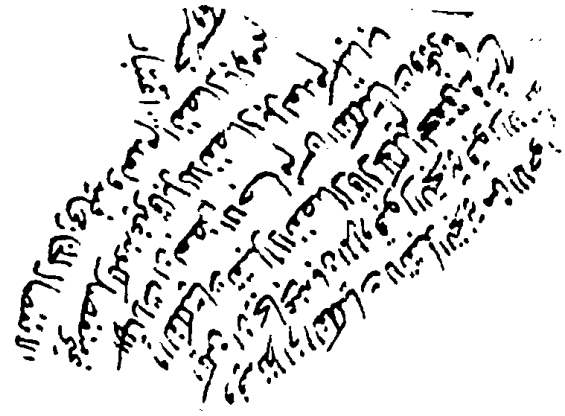

لا عنصري فالبحث فيه إما عن الاحوال المشتركة بينها كقبول التخريبة
لا الى نهاية وتنامي الابعاد وغيرها وهو الفن الاول او عن
الاحوال المختصة بالفلكيات كاستدارتها وتحركها على
الاستدارة واستلزام الخرق والالتيام عليها وهو الفن
الثاني او بالعكس وهو بحث كليات الكون والفساد والحركة
المستقيمة وهو الفن الثالث وقدم الفن الاول على الاخيرين
لان الاحوال المشتركة لعمومها وظهورها تستحق التقديم
كما تستحق الجنس لعمومه التقديم على ما تقدر في باب القول
الشارح والفن الثاني على الثالث لان مباحث الفن
الثاني اشرف موضوعاتها وثباتها اشرف من مباحث
الفن الثالث وان كان الثالث مما ينبغي ان يتقدم في

التعليم لقريبه البناعلي ماذكر في تقدم الطبيعيات وهذا التقريظ

التقسيم علم الطبعي

الاجمالي والتفصيلي فيه ان يقال البحث في العلم الطبعي اما عن

الاحوال المشتركة بين الاجسام كلها وهو الباب المسمى بسماع

الطبعي وبسمع الكيان او عن الاحوال المختصة بالبسايط

العلوية وهو باب السماء

او بباب الكون والفساد وعن الاحوال المختصة

او بباب الاثار العلوية

التي ليس لها صور حافظ للتركب وهو باب المعادن او التي

او التي لها صور من شانها اللفظ وهو باب النبات او التي

لها صور من شانها التغذية مع الحس

التي لها صور من شانها الحس والحركة الارادية مع ما للنبات

وهو باب الحيوان او التي لها نفوس ناطقة من شانها

سمع الطبعي وسمع الكيان

يجمع واحد لكن الطبيعي لغة العرب

والكيان لغة اليونانيين

ان موضوع اعلم البسايط العلوية

والسفلية وبسبب اسماء الكيان

الكون والفساد يطلق باشتراك على معنيين

على حدوث صورة وزوال صورة اخرى وعلى

وجود بعد تعدم وعدم بعد وجود مع تغير

الاشياء

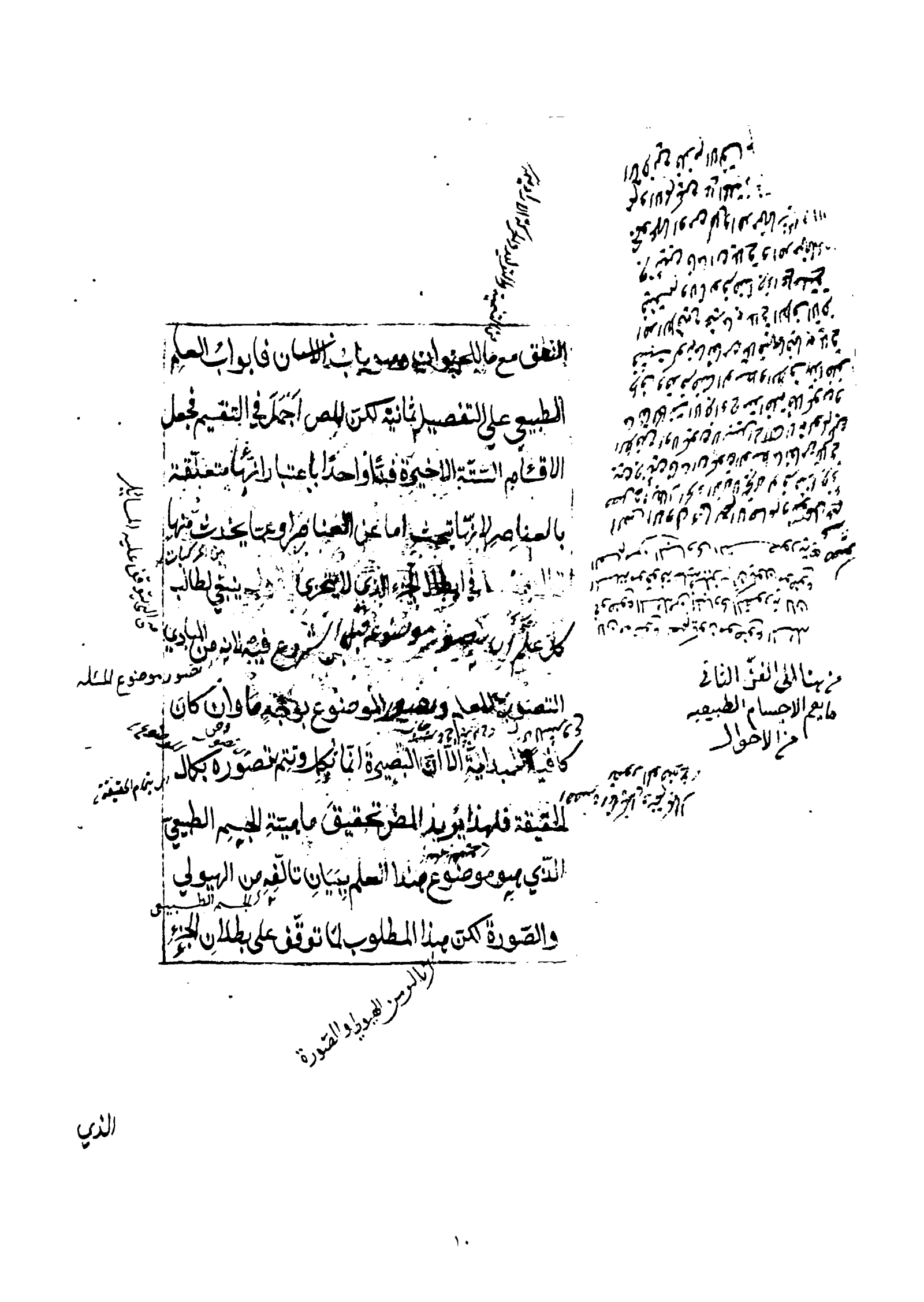

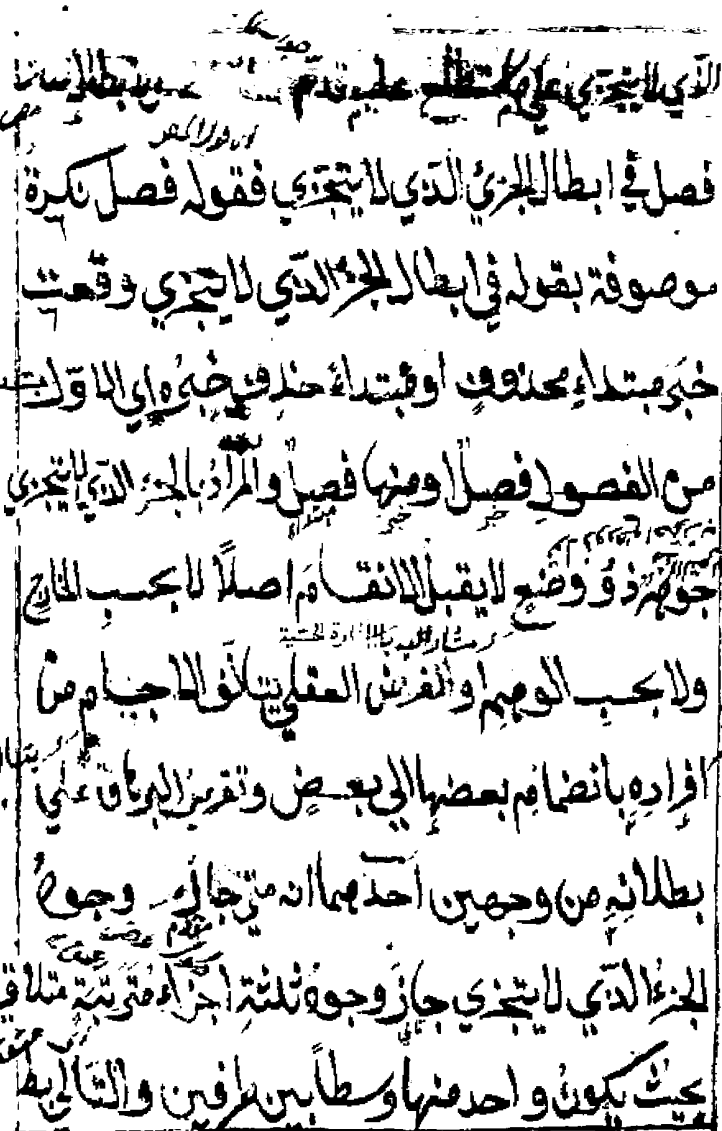

فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى فقوله فصل نكرة
موصوفة بقوله في ابطال الجزء الذي لا يتجزى وقعت
خبر مبتدإ محذوف او مبتدأ حذف خبره اي الاول
من الفصول فصل ومنها فصل والمراد بالجزء الذي لا يتجزى
جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب الخارج
ولا بحسب الوهم او الفرض العقلي بتالف الاجسام من
افراده بانضمام بعضها الى بعض وتقريب البرهان على
بطلانه من وجهين احدهما انه يجاء وجوه
الجزء الذي لا يتجزى جاز وجوه ثلثة اجزاء متوسطة متلاقية
بحيث يكون واحد منها وسطا بين طرفين والثاني

بيان الملازمة ان الجزء ممكن بالفرض وتعدد افراده مع الترتب
المذكور ايضا ممكن غير منافر والامور الغير المتنافية اذا
امكن كل واحد منها امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز و
جوه اجزاء متعددة مترتبة على الوجه المذكور والمص لم
يذكر بيان الملازمة لظهوره بل باشر الى بيان بطلان التالي
وتقريره انه متى جاز وجود الاجزاء على الترتيب المذكور فاما
ان لا يمتنع الوسط تلاقي الطرفين او يمتنع والاول باطل والا
لزم تداخل الاجزاء المستلزم بعدم الوسط والطرفين
وهو خلاف المفروض وكذا يستلزم عدم ازدياد حجم
الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو محال ضرورة فرض تآلف
الاجسام ذوات الحجمية من تلك الاجزاء وكذا الثاني اما بالتالي

احد الطرفين من الوسط يكون مغايرا لما يلاقي الطرف
الاخر منه فيتجزي الوسط وقد فرضنا انه لا يتجزي هف واذا
بطل التالي بقسميه بطل المقدم وهو امكان الجزء الذي لا يتجزي
فيلزم امتناعه وهو المطلوب فان قيل لا نسلم ان الوسط ان
منع تلاقي الطرفين لزم التقاءهما وانما يلزم ذلك ان
لو حصل فيه جزء احد هما وهو ممنوع غاية ما في الباب ان يكون
له نهايتان يلاقي كل واحدة منهما طرفا ولا يلزم من حصول
النهايتين حصول الجزءين فيلزم الالتقاء ثبتنا ان اتحاد
محل النهايتين من الوسط لم يتميز احدهما عن الاخري في الوضع
فلا قاة احديهما لاحد الطرفين والاخري للاخري وان
العكس يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال والا لزم الاعتلم

قطعًا وثبت المطلوب وثانيهما انه يجوز وجود الجزء الذي لا يتجزى
جاز وجود ثلثة اجزاء متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الا
خرين والتالي باطل اما الملازمة فظاهرة مما ذكر في الوجه الاول
واما بطلان التالي فلان ما فرض على الملتقى اما ان لا يلاقي
شيئًا من الملتقيين او يلاقي احدهما او مجموعهما او من كل
واحد منهما شيئًا والاول يستلزم عدم تلاقي الاجزاء والثاني ان
لا يكون على الملتقى ما فرض عليه والثالث تجزي ما فرض على
الملتقى والرابع تجزيهما باسرهما وكل خلاف المفروض وبطلان التالي
بجميع اقسامه يدل على بطلان المقدم المستلزم للمطلوب وعلى
هذا التقدير لا يرد الاعتراض باحتمال وقوع الجزء المفروض
على الملتقى على نفس المتصلين من غير ان يلاقي شيئًا منهما لان

خلاف

خلاف المفروض على ما ذكرنا في اثبات الهيولى

لكل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر حال اثنان منها

في الثالث يسمى احد الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة

نوعية ويسمى الثالث المحل مادة وهيولى اما الصورة الجسمية

فلا يحتاج الى اثباتها في الجسم

القابل للابعاد الثلثة المدرك من الجسم في باد النظر واما صورته

النوعية فسياتي البرهان على اثباتها واما الهيولى فهي التي يريد

المص اثباتها بالبرهان في هذا الفصل والبرهان عليه ان الجسم

المتصل اعني الذي ليس له مفاصل واجزاء بالفعل بل هو متصل

في نفس الامر هو عند الحس موجود في الاجسام القابلة للانفكاك

من العناصر ومايتركب منها الان اي جسم فرضناه من تلك الاجسام

او هو اما ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل اولا فان لم
يشتمل عليها بالفعل فهو الجسم المتصل وان اشتمل عليها
فاجزاؤه اما ان يقبل الانقسام في الجهات الثلث او لا فان
لم يقبل الانقسام فيها فهي اجزاء لا يتجزى او اشياء ينتهي بالا
نقسام اليها فيلزم ... يتجزى وهو سبط وان قبلت
الانقسام فيها يكون اجساما فهي اجسام غير مشتملة على الاجزاء
بالفعل فيكون اجساما متصلة او مشتملة بالفعل على
اجزاء فيعود فيها الكلام المذكور فاما ان يذهب الانشمال
على الاجزاء بالفعل الى غير النهاية فيلزم تركب الجسم بالفعل
من اجزاء غير متناهية او ينتهي الى اجزاء غير قابلة الانقسام
فيلزم الجزء الذي لا يتجزى او ينتهي الى اجزاء قابلة الانقسام

ان قبلت الاجزاء

اسوقوله فاجزاؤه اما يقبل الانقسام في الجهات الثلث

ركما هو مذهب
المتكلمين

غير

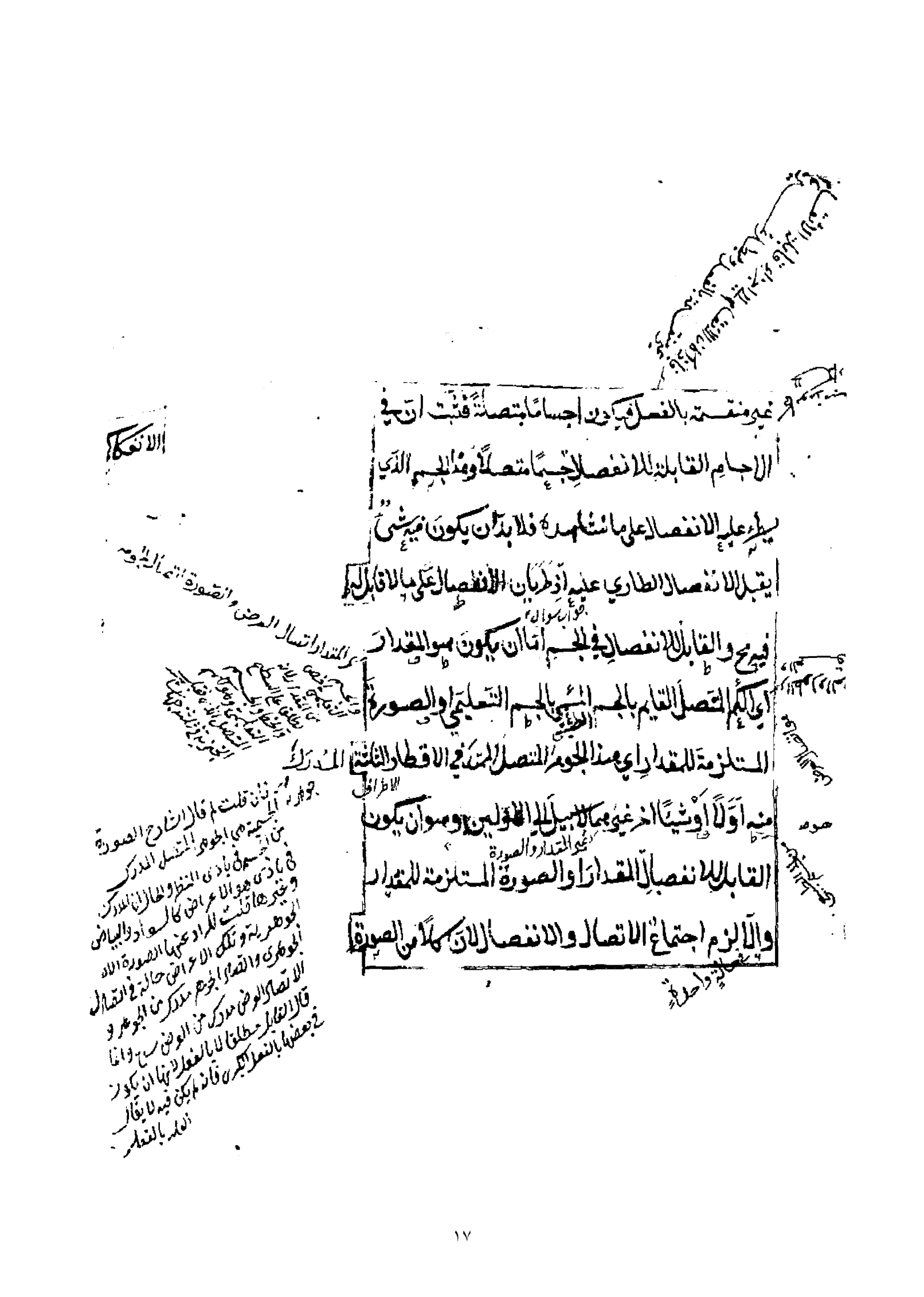

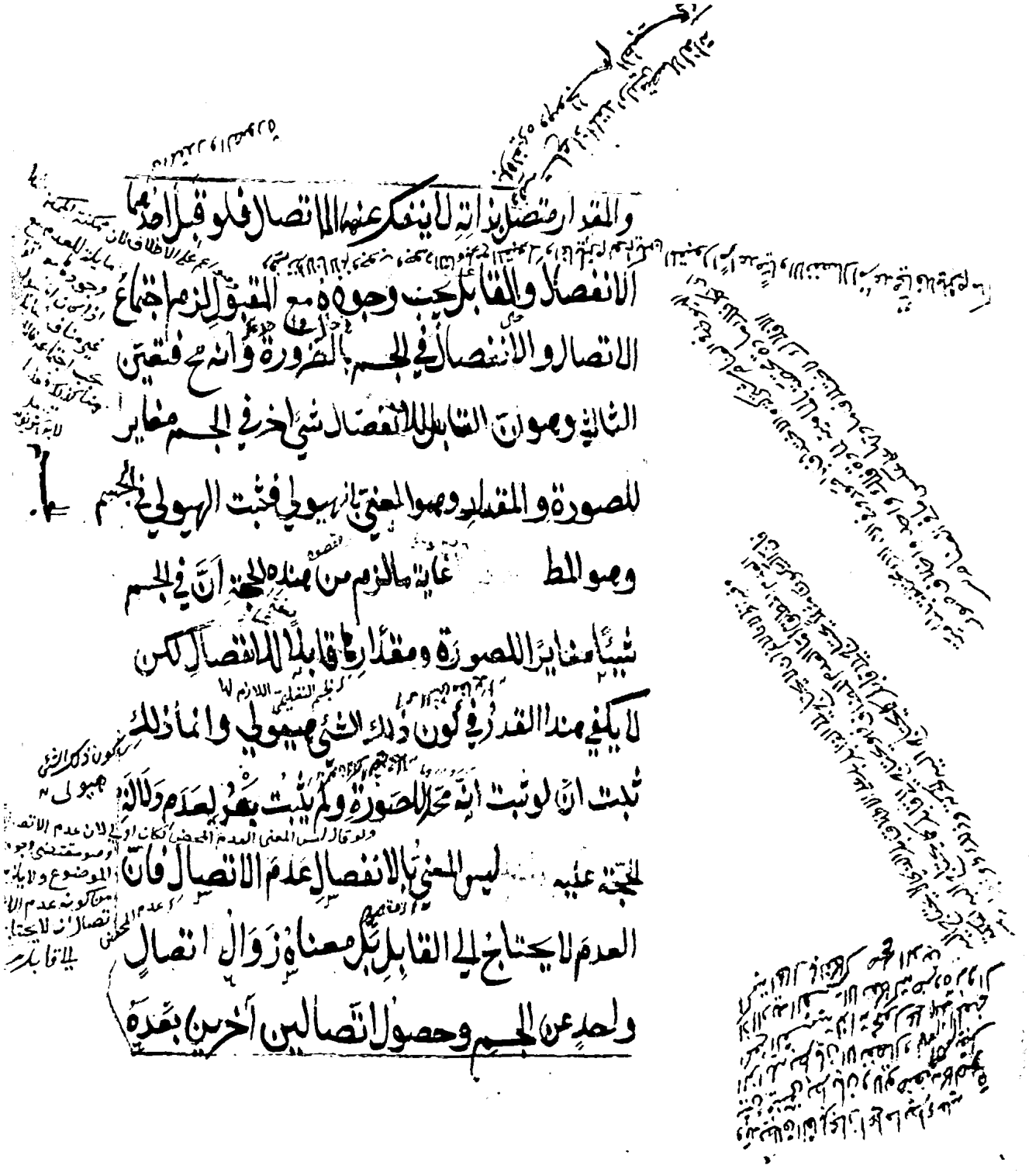

والمقدار متصل بذاته لا ينفك عنه الاتصال فلو قبل احدهما
الانفصال والقابل يجب وجوده مع المقبول لزم اجتماع
الاتصال والانفصال في الجسم بالضرورة وانه محال فتعين
الثاني وهو ان القابل للانفصال شيء اخر في الجسم مغاير
للصورة والمقدار وهو المعنى بالهيولى فثبت الهيولى في الجسم
وهو المطلوب غاية ما لزم من هذه الحجة ان في الجسم
شيئا مغايرا للصورة ومقدارا قابلا للانفصال لكن
لا يكفي هذا القدر في كون ذلك الشيء هيولى وانما ذلك
ثبت ان لو ثبت انه محل الصورة ولم يثبت بعد لعدم دلالة
الحجة عليه ليس المعنى بالانفصال عدم الاتصال فان
العدم لا يحتاج الى القابل بل معناه زوال اتصال
واحد عن الجسم وحصول اتصالين اخرين بعده

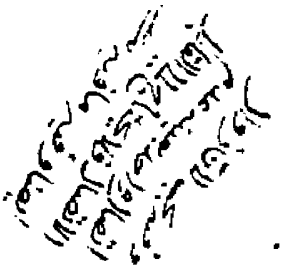

والقابل للانفصال موما يقبل الاتصال الواحد
قبله والاتصالين اخرين بعده حتى ان قبوله الا
نفصال هو قبوله الاتصال الواحد مرة والاتصالين
اخرين فالشيء الذي اثبتناه في الجسم معيارا للصورة
ومقدارا يكون محلا للاتصال الذي يلزم الصورة
الجسمية فيكون محلا للصورة الجسمية فهو هيولي
اذ لا يراد بالهيولي الا الجوهر محل الصورة الجسمية فيكون
محلا للصورة الجسمية وتحقيق هذا الكلام ان
الصورة الجسمية قبل لم يأبى الانفصال جوهر متصل
اي ذو اجزاء مفروضة مشتركة في الحدود والنهايات
ولا اتصال وهو كونه ذا اجزاء على تلك الصفة وهذا